المعيّن ـ المقال، رشاد الشوّا، ما ذهب اليه الشكعة، على الرغم من التباين السياسي الكبير بين الرجلين. وأعتبر الشوا اعلان حكومة مؤقتة «فكرة غير عملية» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٨/٤).

وبسط هذه الاجواء، قررت القيادة السرية للانتفاضة اعلان استقلال الضفة والقطاع؛ لكنها تركت البتّ في هذه الامور لـ م.ت.ف. وذكر مقرّب من القيادة الموحدة، انه حتى بعد اعلان الدولة، فان الامر لا يكون أكثر من مبادرة سياسية. وأكد المصدر، الذي لم يذكر اسمه، أنه لا توجد، حالياً، أية توقّعات معيّنة. وأضاف: «ان قيام دولة في ظل الاحتلال هو حلم مستحيل» (برينكلي، **مصدر سبق ذكره**).

اسرائيلياً، انطلقت غالبية المحللين، والسياسيين، في تحديد موقفها من التطورات التي أعقبت قرار الملك حسين الاخير، من اعتبارات محض اسرائيلية، وأخرى حزبية وسياسية شخصية. وعلى سبيل المثال، تحدث وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، حول هذه المواضيع، فاعتبر ما جرى «فرصة ذهبية لزعماء م.ت.ف. للاعلان عن استقلال فلسطين». وافترض شارون ان مثل هذا الاعلان سوف يحظى باعتراف عالمي واسع. غير أن مثل هذه الدعوة لم تكن سوى مقدمة للاستنتاج السياسي الذي يدعو اليه شارون، وملخّصه «تطبيق القانون الاسرائيلي لمنع قيام دولة فلسطينية» (الملف، **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/٨/١٢).

ويعتقد مصدر اسرائيلي بأن من سرّب «مشروع الحسيني» وأدى الى هذه الضجة «قدم خدمة سيئة للدولة [العبرية]؛ اذ جرى تضخيم المشروع واعطي اكثر مما يستحق». وعرض المصدر ثلاث ملاحظات حول المسألة برمّتها، هي: ١ ـ أن وثيقة الحسيني ليست مشروعاً سياسياً رسمياً، أو قابلاً للتطبيق، بل هو مسودة دراسة فقط، من النوع الذي يوجد العشرات مثله في المعاهد الاكاديمية الاسرائيلية. ٢ ـ لا توجد في الوثيقة عناصر جديدة لم تطرح من قبل، حتى في مؤتمر باندونغ العام ١٩٥٥، «فكل عاقل في العالم العربي يفهم ان علينا ان لا ننتظر من اسرائيل ان تعيد عقارب الساعة الى وراء ٤١ عاماً، وان تعود الى حدود العام ١٩٤٧، من خلال تقديم تنازلات عن جزء من اسرائيل ـ الجليل ـ ومن خلال الموافقة على ' حق العودة ' ، الذي يعني... نقل المشكلة الديمغرافية الى قلب اسرائيل. وقد كان [الملك] حسين مستعداً، في سبيل ما هو أقل من ذلك، لاجراء محادثات مع اسرائيل، حتى من دون مؤتمر دولي». ٣ ـ لا أمل في تبني م.ت.ف. للمشروع؛ فاقامة حكومة في المنفى من شأنها أن تضع اسرائيل تجاه تحد صعب؛ لكنه تحد يعتبر أكثر صعوبة بالنسبة الى م.ت.ف. ذلك لأن المبتغى هو اقامة حكومة منفى لدولة غير موجودة، وحدودها موضع خلاف، ويحمل سكانها جنسية أردنية... ولن يكون ممكناً توفير الخدمات لها؛ وهي ستثير، بلا داع، نزاعات بين الاجنحة المختلفة في م.ت.ف. تتعلق بالمؤسسات، مثل توزيع الوزارات وما شابه ذلك. فاللعبة، الآن، تدور بين موضوعات متنوعة ومختلطة؛ «فالانتفاضة التي [كان] من شأنها أن تهز اسرائيل، هزت [الملك حسين]. وحسين الذي أراد أن يهز سكان المناطق [المحتلة] لكي يجبر م.ت.ف. على التوصل الى تسوية، وفقاً لشروطه، أصيب بهزة، جراء مشروع استقلال فلسطيني... ووسط ذلك كله، تقف اسرائيل كالنصب التذكاري المصنوع من حجر البازلت...» (يوئيل ماركوس، «أين نحن بحق السماء؟»، الملف، **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٩).

وأضاف آخرون، ان ما جرى حتى الآن هو فرصة لعرفات، لولا أن الدولتين الاكثر اهمية في هذا المجال، وهما اسرائيل والولايات المتحدة، لن تصغيا اليه. فالاسرائيليون يرفضون التحدث الى م.ت.ف. «ليس بسبب ' الارهاب ' فقط، وانما، أيضاً، لانهم يقولون ان لا فائدة من التحدث الى منظمة مكرّسة لازالة اسرائيل». أما الاميركيون، فهم «متعاطفون مع الاسرائيليين... ووعدوهم بأن لا يتحدثوا الى م.ت.ف. الى أن تتخلى عن ' الارهاب ' وتعترف باسرائيل» (**القبس**، ١٩٨٨/٩/٥؛ نقلاً عن **الايكونوميست**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ر.م.